



# المراة في القضاء في المنطقة العربية دراسة الحالة: تونس

فاتن السبعي – مستشارة وطنية

قاضية رئيسة فريق بمركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل - تونس

# النقاط موضوع العرض

- هيكلة القضاء في تونس ورتب القضاة
- بعض الاحصائيات المهمة
- أسباب ارتفاع عدد النساء في القضاء
- أهم الحواجز التي تعترض المرأة في القضاء
- أحسن الممارسات لتعزيز حضور المرأة في القضاء

# هيكلة القضاء في تونس

المحكمة الدستورية

المجلس الأعلى للقضاء

القضاء العدلي

القضاء المدني

القضاء الجزائي

القضاء العقاري

محكمة التعقيب  
محاكم استئناف (12)  
محاكم ابتدائية (27)  
محاكم نواحي (83)

المحكمة العقارية  
وفروعها (15)

القضاء المالي

دائرة المحاسبات

القضاء الإداري

المحكمة الإدارية

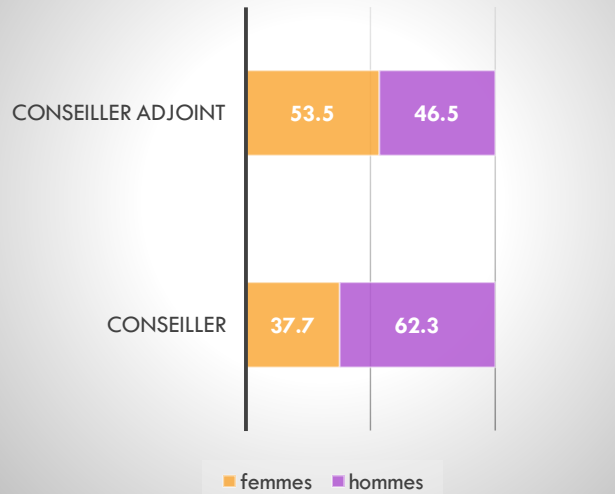
(4) دوائر تعقيبية  
(2) دائرتان استشاريتان  
(6) دوائر استئنافية  
(13) دوائر ابتدائية  
(3) قسم استشاري

# رتب القضاة

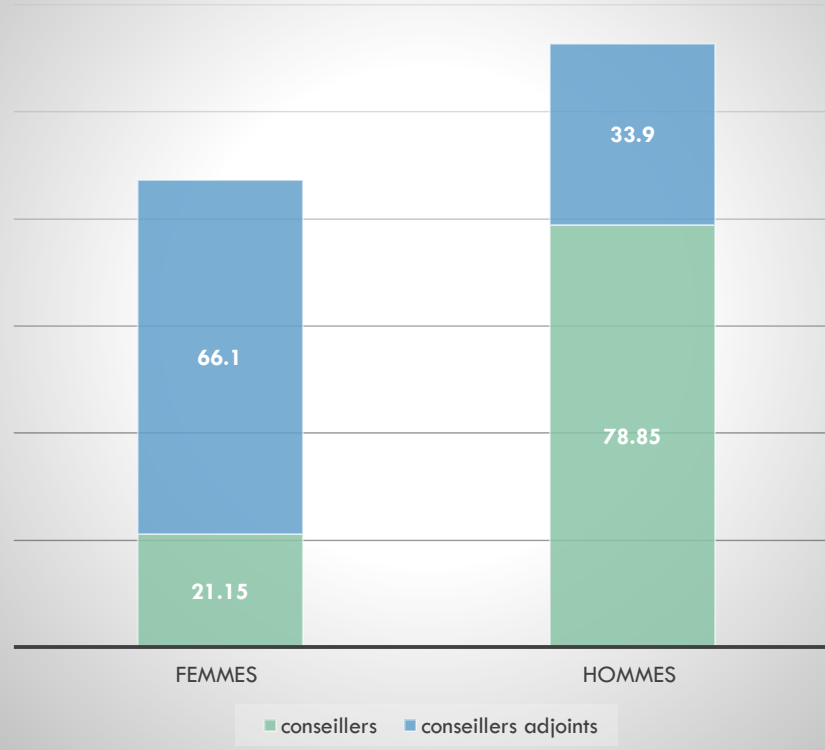


# بعض الإحصائيات لحضور المرأة في القضاء في تونس

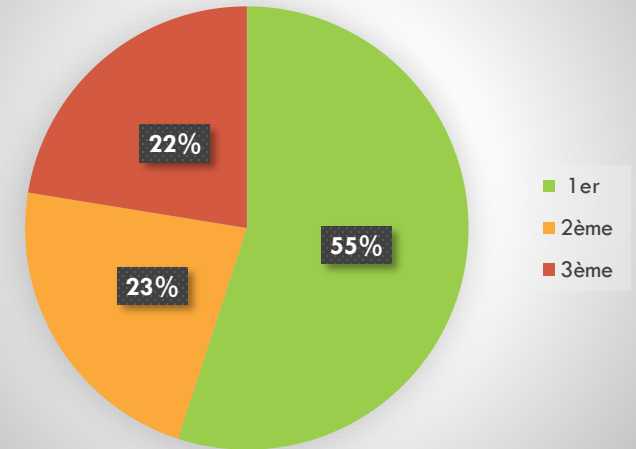
répartition par grade et sexe dans la justice financière



répartition par grade et sexe dans le tribunal administratif



القضاء العدلي 2017/2018



# أسباب ارتفاع عدد النساء في القضاء

## الدستور

- المساواة وعدم التمييز
- ضمان حقوق المرأة وخصوصا تكافئ الفرص

## المعاهدات الدولية

- العهدين الدوليين لحقوق الإنسان
- اتفاقية سيداو ورفع التحفظات عنها

## القوانين

- الأنظمة الأساسية للقضاة
- مبدأ المساواة في الدخول للقضاء
- التدابير الإيجابية في قانون المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية

## الواقع التونسي

- ارتفاع عدد المتحصلات على الإجازة في القانون
- تزايد عدد الجمعيات المختصة في المجال القضائي بما فيهم جمعية خاصة بالقاضيات التونسيات
- ارتفاع عدد النساء الممثلات في المجلس الأعلى للقضاء

# أهم الحواجز التي تعترض المرأة في القضاء

تمثيل دون المأمول للمرأة في المواقع العليا لاتخاذ القرار وفي وظائف النيابة العمومية والتحقيق وفي القضاء العقاري



الحواجز العامة المجتمعية: الصورة النمطية للمرأة في عدم قدرتها على القيام ببعض المهام في القضاء وتعود بقاء الرجل في المناصب القيادية حتى من طرف النساء = حصر مهمة المرأة في القضاء الاجتماعي والعائلي والاقتصادي

الحواجز الخاصة بالقانون: عدم وضوح معايير الترقية للمراكز العليا في القضاء في القانون

الحواجز المتعلقة بالمرأة: رفض المرأة تقلد تلك المناصب لتحملها مسؤولية العائلة = تفضيل القرب من العائلة والمهام الأقل تفرغ

الحواجز الخاصة بالأمن في بعض الوظائف القضائية: المرأة غير قادرة جسدياً ونفسانياً على تحمل أعباء المهنة رغم كفاءتها العلمية والمهنية = تفضيل الوظائف المكتبية

## أهم المبادرات التي يمكن التأسيس عليها لتعزيز حضور المرأة في القضاء

- المبادرات التشريعية: المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء ← التدابير الإيجابية لتشجيع ولوج النساء في مواقع هامة في القرار
- المبادرات الحكومية: مجلس النظراء وتكافؤ الفرص والخطة الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والموازنة ← العدالة والنوع الاجتماعي
- مبادرات المجتمع المدني: اهتمام المجتمع مبكرا بتعزيز تواجد النساء في القضاء لما فيه من تكريس المساواة وعدم التمييز وضمان حقوق المتقاضيات + وجود أربع هيئات في المجتمع المدني ← حركة في القضاء شجع المرأة على مشاركة في الحياة العامة بالتوازن مع الحياة الخاصة والحياة الوظيفية وبالتالي حفيز المرأة للتقدم للمناصب العليا وللوظائف الصعبة



# الخلاصة والتوصيات

- الخلاصة: الهوة بين النظام القانوني وبين الواقع العملي في القضاء
- التوصيات: إدراج جملة من التدابير الإيجابية في القوانين المتعلقة بالأنظمة الأساسية للقضاة
- مأسسة النوع الاجتماعي في العدالة من خلال الاستراتيجيات وبرامج العمل وتخصيص ميزانيات لذلك

- تخصيص جانب لمكونات المجتمع المدني في تلك المخططات القضائية
- العمل على تغيير العقلية لدى القضاة نساء ورجال لتحقيق المساواة في كافة المناصب والمراتب والمجالات

- تحسيس المجلس الأعلى للقضاء بتأثير المرأة في القضاء وضرورة تشريكها في المناصب القيادية العليا
- تشريك الممارسات الفضلى بين الدول العربية نحو مزيد تعزيز حضور المرأة في القضاء

# تفاعلات ؟؟؟؟



پیشکده علی حسن التفتیان